تطوير القدرات الخاصة بالمؤسسات التدريبية

الفرص والتحديات وأولويات استراتيجية التنفيذ

عرض/علي الشرجي

■ إن أحد التحديات التي يواجهها نظام التعليم الفني والتدريب المهني تتمثل في كيفية الاستفادة القصوى من القدرات الحالية المستقبلية من خلال السياسات والممارسات التي تتيح مرونة أكبر لتقديم التدريب وتنويع الخدمات التدريبية إذ ينبغي أن تسهم عملية تطوير وبناء المؤسسات التدريبية لقطاع التعليم الفني والتدريب المهني بشكل عام في تطوير منظومة جديدة تشتمل على الجوانب الادارية والمالية والتعليمية وعملية تقديم التدريب والتأهيل والاتصالات والتنسيق وضبط الجودة.

ويمكن دعم تحسين الجودة من خلال تقوية العلاقات بين المؤسسات التدريبية والمؤسسات الانتاجية في الجوانب المتعلقة بالمعلومات والتنظيم والتنفيذ والتي ستؤدي بدورها الى تحسين وسائل تقديم التدريب والرفع من كفاءته وفاعليته.

تحديث التجهيزات

ويرتبط عنصر الجودة بالبنية الاساسية والتجهيزات والمشاكل الناجمة عن القيام بعمليات الصيانة وعدم استغلال المباني بالشكل المطلوب وسيتم ربط هذه الجوانب بعملية تطبيق المناهج التي تعتمد على مبدأ الكفاءة وستشمل هذه الخطوة الاستفادة من المنشآت وجرد التجهيزات والشراء والصيانة وادخال أنظمة تبادل المعلومات وعلى الجانب الآخر توخي عملية تحليل المتطلبات الخاصة بالمنشآت والتجهيزات و أن يتم تخصيص عدد من المؤسسات التدريبية للتدريب المتقدم واخرى لتقديم البرامج التدريبية المختلفة وستأخذ بعين الاعتبار امكانية قيام تعاون مع مؤسسات الأعمال الانتاجية في البيئة المحيطة بالمؤسسة التدريبية.

وتهدف الاستراتيجية الى قيام وزارة التعليم الفني والتدريب المهني باعادة توجيه شبكة من المؤسسات التدريبية وتأهيلها لتمتلك القدرة والمرونة للاستجابة مع مجموعة عريضة من الاحتياجات التدريبية لقطاع الأعمال والمجتمع وامتلاكها خطة خاصة بشراء وتحديث التجهيزات وصيانتها والتي تمكنها من تنفيذ كافة البرامج التدريبية.

خطة تطوير المؤسسات التدريبية

الهدف الأول هو وضع خطة لتطوير المؤسسات التدريبية وإعدادها بشكل يمكنها من معالجة الجوانب المتعلقة بالقدرة على الاستجابة للاحتياجات التدريبية وتكافؤ الفرص وتشمل خطة التطوير تحديد الأهداف الاستراتيجية والأهداف التشغيلية والتحسين المستمر للأداء الفردي للمدربين.

الهدف الثاني: هو تأهيل الكوادر العاملة في المؤسسات التدريبية الخاصة بالتعليم الفني والتدريب المهني من خلال القيام بتنفيذ برامج تأهيل للموظفين تهتم بتطوير الجوانب المتعلقة بمهارات الادارة والتدريب والتأهيل الفني الضروري لتحقيق أهداف خطط التطوير المؤسسي لكل مؤسسة تدريبية والعمل بنظام خاص لتقييم الموظفين سنوياً.

الهدف الثالث: استكمال عمليات الجرد للمنشآت والتجهيزات بالورش التابعة لنظام التعليم الفني والتدريب المهني مع تحديد سنوات الخدمة ومستويات الاستخدام ووضع متطلبات الصيانة لهذه التجهيزات وعملية ربطها ببرامج التدريب.

الهدف الرابع: إعداد نظام اجراءات الصيانة ووسائل السلامة للتجهيزات في الورش وتوثيق إجراءات الصيانة في تقارير دورية لضمان سلامة العاملين والتجهيزات.

الهدف الخامس: هو إدخال تكنولوجيا المعلومات في برامج التعليم الفني والتدريب المهني بحيث يتم تقييم متطلبات الوزارة والمؤسسات التدريبية للتجهيزات الخاصة بأنظمة تكنولوجيا نقل المعلومات المتعلقة بالتعليم الفني والتدريب المهني.

الهدف السادس: تأهيل ورفع كفاءة المدرسين والمدربين عبر استقطاب المدرسين والمدربين ورفع كفاءاتهم ومهاراتهم بما يتواكب واحتياجات القطاعات الانتاجية ومتطلبات التنمية.

الفرص والتحديات

تم وضع هذه الاستراتيجية بناء على الفرص والتحديات التالية:

- الفرص تتمثل في الاستثمار في تأهيل وتنمية قدرات الموارد البشرية حيث يعد واحداً من الاولويات الوطنية.
- توفير الدعم اللازم للاستراتيجية بما يضمن تنفيذها.
- خلق جو من الثقة بين اصحاب الاعمال والحكومة للعمل سويا في تطوير الموارد البشرية.
- الاستعداد والقابلية لدى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لمعالجة القضايا الهيكلية والتنظيمية الضرورية لمنح المؤسسات التدريبية الاستقلالية التي تمكنها من أن تكون في وضع يؤهلها للعمل بشكل جدي وأكثر قدرة على الاستجابة لتلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية.
- ملاءمة البرامج التدريبية التي يوفرها نظام التعليم الفني والتدريب المهني لاحتياجات المجتمع.

التحديات

تتمثل التحديات الاستراتيجية في أن الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع غير كاف للقيام بهذا التحول النوعي الذي يتطلب انجاز الأهداف المبينة في الاستراتيجية.

كما يبدو أن اصحاب الاعمال غير متجاوبين للتعاون بشكل صحيح و فعال مع المؤسسات التدريبية في جوانب تحليل الاحتياجات وتصميم وتقديم البرامج التدريبية.

كما لم يتم منح مديري المراكز التدريبية الصلاحيات اللازمة والحوافز الضرورية لتطوير أدائهم وتحسين مهاراتهم.

- الى جانب عدم امكانية الرفع من مستوى الكادر التعليمي بشكل مستمر بسبب الفوارق في الرواتب بين القطاع العام والخاص، ولم يتم تحقيق مستويات مرتفعة من الكفاءة الخارجية لنظام التعليم الفني والتدريب المهني الذي يقلل من التزام الحكومة لتمويل هذا القطاع ولا يحفز القطاع الخاص على دعم أنشطته أو المساهمة في تمويلها.

لم يتم تحسين المناخ لرفع نسبة مشاركة المؤسسات التدريبية الخاصة في تقديم هذا النوع من التدريب .. أمام ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل جديدة تستوعب مخرجات هذا النظام الأمر الذي سيحد من الطلب الاجتماعي عليه وسيضعف الثقة بفعاليته في تقليص معدلات البطالة والتخفيف من الفقر.

أيضاً عدم الاسراع بتنويع أنماط وتخصصات التدريب والتعليم الفني والمهني سيؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة ويوسع من دائرة الفقر وعدم الاسراع في تحديث وسائل وتقنيات التعليم الفني والتدريب المهني سيؤدي الى زيادة المخرجات التي لن تجد فرصاً للعمل في السوق.

ومن التحديات استمرار سياسات تقليص العمالة الاجنبية في دول الخليج الذي يقلص من كفاءة وعائد الاستثمار على برامج التعليم الفني والتدريب المهني.

استمرار سياسة التقتير على برامج إعداد وتدريب المدربين سيحد من امكانية التوسع والتنويع في انماط التعليم الفني والتدريب المهني ومن امكانية الارتقاء بمستوى كفاءته وفاعليته.

فضلاً عن تغليب المواد النظرية على الجوانب التطبيقية في مناهج المعاهد والمراكز وعدم ومواكبتها للمستجدات والتطورات سيؤدي الى عدم ملاءمة مخرجاتها مع احتياجات القطاع الخاص.

* من ورقة عمل حول الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني.

ربع اعلان